ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

Al-Trithithi's Efforts In His Book "Motashabeh Al-Quran". (Presentation & Criticism).

Master.RASHA ALI ABDELHAMID MAGHRABY.
Arabic Language Department,Faulty of Girls, Ain Shams University, Egypt.
Rash.mady79@gamil.com
Assistant Professor. SAFAA BOGHDADY SOLIMAN.
Assistant Professor of Islamic Studies,Arabic Language & Literature Department,Faulty of Girls, Ain Shams University
Professor. AMRIS MOHAMED EL NAGGAR.
Professor of Islamic Philosophy,Faculty of Arts & Humanities, Suez Canal University, Ismailia.

Receive Date: 28 October 2023, Revise Date: 8 February 2024
Accept Date: 18 February 2024.
DOI: 10.21608/BUHUTH.2024.237937.1591
Volume 4 Issue 5 (2024) Pp.257-278.

Abstract

This essay examines the efforts of one of the Mu'tazilite scholars through his book titled "The Allegorical Verses In The Quran", namely Rukn Al-Din Abi Tahir Al-Tarithithi who lived in the third and fourth centuries AH, There is no evidence confirming when this scholar lived only through the book sources which are similar to his book, including "Motashabeh Al-Quran" by Al-Qadi Abd al-Jabbar (325 AH – 415 AH) Tafsir Al-Kashshaf by Al-Zamakhshari (467 AH – 538 AH), It is well known that these two books are considered the most important interpretation books in the Mu'tazilite school, After research, I have agreed with the investigator of "Motashabeh Al-Quran" who suggested that the era of Al-Tarithithi is ahead of the era of Al-Qadi Abd al-Jabbar who was the last prominent Mu'tazilite scholar, Having examined Al Trithithi's efforts in the interpretation of the allegorical verses in the Quran, I have discovered the Principles he relied upon, namely the reason, the Holy Quran, the Hadiths and the rule of unanimity,The reason is regarded as the first principle which Al-Trithithi and the Mu'tazilite scholars relied upon in the interpretation of the the allegorical verses in Quran as they did not only prioritize the reasoning over the explicit text, but they also made the explicit text governed by reasoning, Furthermore, the study demonstrates Al-Trithithi's efforts in theology which the Mu'tazilite scholars excelled at, Al-Trithithi has referred to the point of the allegorical verses in the Quran upon which he agreed with several Quran interpreters, including sharpening the minds and prohibiting the neglect and imitation, He also illustrated the difference between the interpretation and the various explanations in relation to the interpretation of the allegorical verses in the Quran, Ihave also examined Al-Trithithi's explanations of the allegorical verses in the Quran in light of the five principles of the Mu'tazila which are outlined below in terms of presentation and criticism:(Monotheism - Divine justice - Promise and Threat - Intermediate Position - Enjoining Right and Forbidding Wrong).

***Keywords*:** Motashabeh Al-Quran - Al-Trithithi' - Al-Qadi Abd al-Jabbar - Al-Zamakhshari.

جهود الطريثيثي في كتابه متشابه القرآن

(عرض ونقد)

رشا علي عبد الحميد مغربي
باحثة ماجيستير – قسم اللغة العربية
كلية البنات، جامعة عين شمس ،مصر

rash.mady79@gmail.com

أ.م.د/ صفاء بغدادي سليمان
أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية البنات، جامعة عين شمس

أ.د/ عامر يس محمد النجار
أستاذ الفلسفة الإسلامية
قسم اللغة العربية وآدابها ، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة قناة السويس، بالإسماعلية

المستخلص:

تتلخص المقالة بعرض جهود أحد رجال المعتزلة من خلال كتابه "متشابه آيات القرآن الكريم" ويسمى "ركن الدين أبي طاهر الطريثيثي " الذي عاش بين القرن الثالث والرابع الهجري ولا يوجد ما يؤكد متى عاش هذا الرجل إلا من خلال مصادرالكتب التى تتشابه مع كتابه ومنها متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (325 إلى 415 هـ) واتفقت مع محقق كتابه "متشابه القرآن" بأنه يرجح تقدم عصر الطريثيثى علي عصر القاضي عبد الجبار الذي انتهت إليه رئاسة المعتزلة وقد اعتمد الطريثيثي في تفسير متشابه آيات القرآن الكريم على : العقل والكتاب والسنه والإجماع ويعد العقل هو الأصل الأول عند الطريثيثى ورجال المعتزلة في تفسير آيات متشابه القرآن الكريم فقد قدموا العقل علي النص الصريح ..وقد تبين لي من خلال عرض جهود الطريثيثي في تفسير متشابه آيات الكريم الأصول التي اعتمد عليها في تقديم العقل علي الكتاب والسنه والإجماع كما بين الحكمه من متشابه آيات القرآن الكريم ومنها: تشحيذ العقول والأذهان ونهيا عن الإغفال والتقليد ايضا وضح الفرق بين التفسير والتأويل وأوجه التأويل المختلفه كما تناولت تأويلات الطريثيثي لمتشابه القرآن في ضوء الأصول الاعتزالية الخمسة وهى (التوحيد –العدل – الوعد والوعيد – المنزلة بين المنزلتين – الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) عرضاً ونقداً.

الكلمات الدالة: متشابه القرآن - الطريثيثى – القاضى عبدالجبار- الزمخشرى.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم، الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، المبعوث للعالمين وخاتم النبيين، الذي جاء بالذكر الحكيم القرآن الكريم الجامع لكل الرسالات الربانية، والهادي للبشرية، الذي حفظه وقال فيه تعالى: "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ"(8).

أما بعد، فقد استعنت في هذه الدراسة بجهود الشيخ ركن الدين أبي طاهر الطريثيثي في التفسير والتأويل لمتشابه آيات القرآن الكريم من منظور مذهبه، وبيان الأصول التي اعتمد عليها، والحكمة من إنزال متشابه آيات القرآن وتأويلا الطريثيثي في ضوء الأصول الاعتزالية وقد أردت في هذا البحث أن أشير إلي هذه الجهود.

أسباب اختيار الموضوع:

1. إبراز جهود الإمام المعتزلي أبي طاهر الطريثيثي في كتابه "متشابه القرآن" وبيان تأثره بالمذهب الاعتزالي في منهجه، واعتماده على إعمال العقل العربي في النص الشرعي.
2. بيان الأصول التي اعتمد عليها الطريثيثي في تفسير آيات متشابه القرآن من خلال منهجه في التفسير والتأويل لكتاب الله العزيز.
3. الكشف عن بعض القضايا والمسائل العقدية وبيان طرق التفكير والتأليف فيها من خلال بيان جهود الطريثيثي .
4. إثراء المكتبة العربية والإسلامية بهذا الموضوع لعله يخدم ميادين البحث العلمي المختلفة.

أهداف الدراسة:

1. الكشف عن المعايير والأسس التي اعتمد عليها الطريثيثي في بعض القضايا العقائدية في القرآن الكريم من خلال منهجه ومذهبه .
2. بيان أوجه التباين بين الطريثيثي ونظرائه من بعض المفسرين، لا سيما أنه لم ينفرد أي بحث بدراسة الإمام المعتزلي أبي طاهر الطريثيثي .

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

تناولت فيها دراسة لمنهج المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات عرض ونقد للباحث عبد اللطيف بن رياض بن عبد اللطيف المملوك إشراف د/ نسيم شحدة ياسين، وقدم الباحث هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة في الجامعة الإسلامية غزة كلية أصول الدين عمادة الدراسات العليا. وقد تناول الباحث فيها موضوع أسماء الله وصفاته عند فرقة المعتزلة بهدف جمع وترتيب وبيان المنهج الذي سارت عليه هذه الفرقة في توحيد الله تعالى في أسمائه وصفاته، وما ترتب في منهجهم من العقائد الباطلة عرضًا ونقدًا وفق منهج أهل السنة والجماعة.

ودراستي:

تناولت فيها من خلال بيان جهود أحد رجال المعتزلة في تفسير متشابه آيات القرآن والأصول التي اعتمد عليها من منظور المذهب المعتزلي، وقد تناولت ذلك بعرض قضاياه المختلفة عرضًا ونقدًا.

(8) الحجر: 9.

منهج البحث:

لقد اتخذت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك على النحو التالي .

1. قامت الدراسة بالتتبع التاريخي لأبي طاهر الطريثيثي من خلال كتابه "متشابه القرآن" بتحليل الأصول التي اعتمد عليها في مذهبه، وتفسيره لبعض آيات متشابه القرآن، ووصف جهوده في القضايا والإشكاليات الواردة عنده وتتبع ردوده فيها.
2. تحديد المعيار الذي يحتكم إليه الطريثيثي في تفسير القرآن الكريم .
3. جمع المادة العلمية للبحث في مظانها وتوزيعها على الفصول والمباحث.

وقد اتخذت الدراسة الإجراءات التالية:

1. عزو الآيات القرآنية في صلب الرسالة إلى سورها وذكر رقم الآية واسم السورة، مع كتابتها بالرسم العثماني .
2. تخريج الأحاديث من مصادرها؛ فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بالعزو إليهما، وإن لم يكن فيهما خرجته من كتب السنة الأخرى .
3. ترجمة بعض الأعلام ترجمة موجزة .
4. التعريف بالمصطلحات والألفاظ الواردة في صلب الرسالة .
5. وضع فهارس علمية في آخر البحث تسهيلًا للإفادة منه .
6. وضع المراجع والمصادر التي اطلعت عليها في الدراسة.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه لمقدمة، وأسباب اختيار الموضوع وأهدافه، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع في البحث، وخطة البحث، والتمهيد وفصلين؛ أحدهما نظري، والآخر تطبيقي، والخاتمة، والتوصيات، وأهم النتائج والفهارس والمراجع والمصادر.

أما المقدمة فتتضمن: أسباب اختيار الموضوع وأهدافه والدراسات السابقة والمنهج المتبع في البحث وخطة البحث.

الفصل الأول: دراسة نظرية:

- **المبحث الأول**: الأصول التي اعتمد عليها الطريثيثي في تفسير متشابه القرآن الكريم.
- **المبحث الثاني**: التأويل في القرآن الكريم عند الطريثيثي.

الفصل الثانى: دراسة تطبيقية:

تأويلات الطريثيثي لمتشابه القرآن في ضوء الأصول الاعتزالية.

- **المبحث الأول:** في التوحيد.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

المراجع:

التمهيد:

جاء القرآن الكريم هديًا للبشرية وسراجًا منيرًا للعقول الإنسانية ونبراسًا للكون كله؛ فهو الحق المبين والرباط المتين لكل من يتمسك به، والذي حمل رايته الربانية إمام المرسلين وسيد البشرية رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذكره الله في قوله تعالى: "وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ"(8).

وقد اتبع المسلمون كتاب الله واجتمعوا عليه ليكون سبيلهم إلى الرشد والهداية والمنهج المستقيم للعقيدة الصحيحة، محاولين فهمه وتدبره واستنباط أحكامه.

وكان المسلمون في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تعذر أمامهم فهم بعض النصوص القرآنية رجعوا إليه ليوضح لهم معانيها ويجلي ما خفي عن إدراكهم فيها.

وظل المسلمون هكذا حتى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثم خلف من بعد ذلك خلف انقسم فيه المسلمون فرقًا وشيعًا، ووقعت بينهم خلافات عديدة وتناحروا فيما بينهم؛ فمنهم من تمسك بكتاب الله وسنة نبيه، ومنهم من ضل وأضلَّ وأحدث بدعًا في الدين .

وبفُرقة المسلمين أصبح لكل منهم مذهبه وعقيدته واجتهاده وآرائه المختلفة دون غيره، مما جعل كل فرقة تتحرى في كتاب الله ما يفضي لآرائها ومنهاجها وعقيدتها.

وكان لبعض الفرق إعلاء لقيمة العقل في فهم آيات القرآن الكريم، حيث إنه الأداة التي نفكر ونحكم بها، ولعله نعم الوسيلة التي نهتدي بها إلى الصواب المطلق.

ومن هذه الفرق وأبرزها والتي قد تُعلي من قيمة العقل فرقة "المعتزلة"، التي قامت على فهم كتاب الله وتفسيره بالرأي، وتوجيه النزعة العقلية في التقييم والتحكيم إلى الصواب في ظل الجدل الدائر بين أصحاب الملل والفرق المختلفة.

وفي ضوء هذه الدراسة ودائرة البحث، أتتبع ما سطره الإمام ركن الدين أبي طاهر الطريثيثي في كتابه "متشابه القرآن" الذي شغله بالدرجة الأولى الدفاع عن متشابه آيات القرآن الكريم وإقامة الحجة على المخالفين من أهل المذاهب والفرق المختلفة وبيان مدى الاستفادة من ضوابط ومعايير التفسير اللغوي والبياني عند الاتجاه العقلي في التفسير وتأثره "بالأصول الخمسة للمذهب المعتزلي" وكيفية التعامل مع المسائل المتصلة بالدين والعقيدة وطرائق التفكير فيها عرضا ونقداً.

(8) النحل :44.

الفصل الأول: دراسة نظرية:

أولًا: المبحث الأول:

الأصول التي اعتمد عليها الطريثيثي في تفسير متشابه آيات القرآن الكريم.

اعتمد الطريثيثي في تفسير متشابه آيات القرآن الكريم من جهة (المعنى)على الأصول وهي.

العقل والكتاب والسنة والإجماع.

أولًا: العقل:

يقول الطريثيثي: "فالواجب أن ننظر في التأويلات المختلفة والمعاني التي يحتملها اللفظ: أهي من العقليات أم من الشرعيات؟ فإن كانت من العقليات فما قضى العقل بفساده من تلك المعاني التي يحتملها اللفظ أسقط ، وما قضى بصحته أثبت، مثاله قوله تعالى: "جد ربنا"[8] ؛ فالجد في اللغة يكون أبو الأب، ويكون بمعنى البخت، ويكون بمعنى العظمة، فمتى ما عرضنا هذه المعاني على العقل حكم بفساده كونه "أبو الأب"، من حيث ثبت أنه قديم، والقديم لا أب له ولا جد، وكذلك بمعنى "البخت" لأن ذلك من صفات المخلوقين، وأما "العظمة"، فهي ثابتة لله تعالى عقلًا وشرعًا، ووجب تعظيمه، فصحَّ ذلك، وإن كان من الشرعيات، فالأوامر الشرعية على أقسام ثلاثة في العقل.

أحدهما: ما قضى العقل بحسنه كالصدق والعدل.

وثانيهما: ما قضى بقبحه كالكذب والظلم.

وثالثهما: ما لا يقضى بحسنه ولا قبحه...."[8].

وبذلك يشير الطريثيثي إلى أهم أصل من أصول المعتزلة وهو النزعة العقلية.

كما يقول القاضي عبد الجبار في ذلك: "إن سائر ما ورد به القرآن في التوحيد والعدل ورد مؤكدًا لما في العقول؛ على أن يكون دليلا بنفسه يمكن الاستدلال به"[8] .

ويقول أيضًا: "إن العقل يكون له الدور الأكبر في فهم المتشابه، وذلك دون بقية الأدلة الأخرى، فالمتشابه يحتاج إلى إعمال العقل لفهمه أكثر مما يحتاج إلى عمل المحكم، فهو الدليل المرجح، وفي الوقت ذاته هو الذي يستوضح به موافقة "المتشابه" لما يقتضيه المحكم يدل على خلاف ما ذهب إليه وأنه قد تمسك بالمتشابه من القرآن وعدل عن محكمه، كما تمسك بالشبه في باب العقليات وعدل عن الأدلة الصحيحة"[8].

كما يرى أن الحكم على العقل "حكم ظاهر للحواس وحكم باطن للعقل فلا تعتر وتذهب إلى ما تريك عينك لكن اذهب إلى ما يريك العقل لأن العقل هو الحجة"[8].

(8) الجن :3.
(8) "متشابه القرآن" لركن الدين أبي الطاهر الطريثيثي تحقيق ودراسة د/ عبد الرحمن بن سليمان السالمي، معهد المخطوطات العربية 1426هـ/2015م، ص150- 151
(8) "المغني في أبواب التوحيد والعدل" للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني ج/16 -، ص403
(8) "متشابه القرآن" للقاضي عبد الجبار الهمذاني، ص8
(8) "الحيوان" للجاحظ، تحقيق محمد هارون ط/3- ج/5 دار الكتاب العربي بيروت 1969م، ص207

وقد أكد كثير من المعاصرين على أهمية النزعة العقلية عند المذهب المعتزلي؛ حيث قال أحدهم: "إن البحث في الأدلة العقلية والإعلاء من شأن العقل عند المعتزلة لم يكن من آثار الفكر الأجنبي فحسب ، ذلك بأن القول بقدرة الإنسان على الفعل والاختيار ومسؤوليته عن هذا الفعل يتضمن بالضرورة اعترافًا بوجود قوة مميزة للإنسان تدفعه للاختيار بين الممكنات المختلفة، ومن ثم تحدد مسئوليته عن اختياره، والقرآن الكريم نفسه قد أعلى من شأن العقل وجعله مناط المسئولية الإنسانية، وذم أولئك الذين لا يعقلون ولا يفهمون.

كما أن المعتزلة حاولوا الاحتكام إلى العقل وحده واعتبروه أساسًا لفهم الشريعة، واعتبروا الشريعة مؤكدة ومتفقة معه دون أن تكون هي وحدها الدليل على وحدانية الله وعدله وسائر الأحكام العقلية"[8].

كما ذهب القاضي عبد الجبار إلى ضرورة أن تكون المعرفة من فعل الإنسان، والوسيلة التي يتوصل بها الإنسان إلى المعرفة هي "العقل"، ومن ثم فلا بد أن يزود الله الإنسان بالعقل ليمكنه من أداء ما كلف به على الوجه الذي تحدد به مسؤوليته عن الفعل.

وإن كان العلم بذلك الشيء مما لا يكون إلا ضروريًا، فلا بد من أن يخلقه الله تعالى - فيه وإن صح كونه مكتسبًا حسن من القديم والله تعالى أن يمكنه منه ليصح أن يعلم ويؤدي ما علمه على الوجه الذي كلف به"[8].

فالعقل إذن ضروري للمكلف حتى يستطيع أداء ما كلف به والمعرفة التي يحتاج إليها المكلف....."[8].

ثانيًا: الكتاب القرآن الكريم:

اعتمد الطريثيثي في معرفة فساد أو صحة الأمر الذي يستدل به في آيات متشابه القرآن إلى الكتاب (القرآن الكريم) من خلال عدة أوجه:

أحدهما: أن يستدل بغير المختلف على المعنى المتنازع عليه، فيما يحتمله اللفظ فيكون استدلالًا بالكتاب على جواز المعنى نحو ما يستدل بالشعر والأمثال في ذلك.

مثال: قوله تعالى "وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ"[8].

قد اختلف في معنى الروح فذهب البعض أن المراد به القرآن الكريم والبعض الآخر أنه روح الإنسان الحي وقيل: جبريل عليه السلام.

فإن نازع أن القرآن لا يسمى روحًا استدل على ذلك بقوله تعالى: " كَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ"[8].

وبذلك يبين أن الروح تقع على القرآن وتعبر عنه .

ثانيًا: أن يراد آية مجملة إلى آية مفسرة نحو قوله تعالى: " يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ" [8] يرد إلى قوله تعالى: "إنَّ الأبْرارَ لفي نَعِيمٍ وإنّ الفُجّارَ لَفي جَحِيمٍ"[8].

(8) "الاتجاه العقلي في التفسير - دراسة في قضية المجاز عند المعتزلة" تأليف نصر حامد أبو زيد الطبعة الثالثة 1996م الناشر المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، ص60.
(8) المغني في أبواب التوحيد والعدل" للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني ج/11، ص372
(8) الاتجاه العقلي في التفسير نصر أبو حامد ط/الثالثة، ص61
(8) الإسراء:35.
(8) الشورى:52.

ثالثًا: أن يراد آية مجملة لمعانٍ فيستدل على فساد بعضها أو صحتها من آية أخرى من أن بعض تلك المعاني يؤدي إلى تناقض آية أخرى.

نحو قوله تعالى: "وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ على رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا "[8].

فأما كونها خطابًا للجميع يؤدي إلى تناقض آيات نحو قوله تعالى:

[8]" أُوْلَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ* لاَ يَسْمَعُونَ حَسِيَسَهَا".

ونحو قوله تعالى: "يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمنِ وَفْدًا وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إلى جَهَنَّمَ وِرْدًا"[8].

وأما أن يحتمل أن يكون ذلك خطابًا لمن أخبر عنه في أول القصة من قوله تعالى.

[8]"وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا".

فقد تبين بذلك فساد كونه خطابًا للجميع"[8].

ثالثًا: السنة:

يقول فيها الطريثيثي: "وأما عرض التأويلات على السنة فكل سنة وردت متواترة واتفق على صحتها وجب الرجوع إليها وعرض التأويلات عليها، فما حكم بفساده سقط، وما حكم بصحته أثبت نحو قوله تعالى: "وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ"[8].

فقد احتمل المعنى هنا المال، واحتمل أن يكون العلم والنبوة - وعرضنا ذلك على السنة فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر أن الأنبياء لا تورث، فقال صلى الله عليه وسلم: "إنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة"[8].

ثم قضى بذلك فساد المعنى كونه إرث المال والمراد به العلم والنبوة.

وأما أحاديث الآحاد[8] فغير معتبر بها في باب العلم؛ لأنها لا توجب العلم وإنما توجب العمل عند القائلين بذلك، فما كان من باب العمل جاز، ورد معنى الآية إليه وقبوله فيه وكذلك في بيان المجمل أو تخصيص العموم لأن أخبار الآحاد تقبل في جميع ذلك.

---

(8) الفتح: 14.
(8) الانفطار :13 – 14.
(8) مريم :71.
(8) الأنبياء:101-102
(8) مريم :85-86
(8) مريم :66
(8) انظر: "متشابه القرآن" للطريثيثي، ص151-152
(8) النمل: 15
(8) رواه النسائي في سننه كتاب الفرائض باب ذكر مواريث الأنبياء رقم (6129) عن مالك بن أوس
(8) أحاديث الأحاد: الحديث الذي لم يبلغ حدَّ التواتر، أي لا يوجد فيه شروط الحديث المتواتر، وهو الذي لا يشترك في نقله جمع كبير من الصحابة يقتضي الحال أنه من المستحيل أن يجتمعوا على الكذب ونقله. ويشتمل على عدة أنواع لا تبلغ مستوى الحديث المتواتر وهي الحديث المشهور: هو الحديث الذي رواه ثلاثةٌ أو أكثر من ذلك لكنَّهم لم يبلغوا درجة الحديث المتواتر، والحديث العزيز: وهو الحديث الذي رواه اثنان فقط والحديث الغريب: وهو الحديث الذي رواه شخص واحد فقط وتفرد بروايته. انظر مصطفى السباعي السنة ومكانتها للسباعي ط المكتب الإسلامي لبنان، المكتب الإسلامي ط/3 - ج/1، ص167- 1982م / وانظر: "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" لابن حجر العسقلاني ط/3 2000م دمشق - سوريا، مطبعة الصباح، ص-50، جزء 1./ وانظر- "تحرير علوم الحديث" عبد الله الجديع - بيروت – لبنان ط/3 مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع 2003م. ج/1، ص45

رابعًا: الإجماع:

يوجب الطريثيثي أنه لا يجوز تفسير القرآن الكريم على وجه مخالف عن الإجماع وأن كل تأويل مخالف للإجماع باطل. كما يحدد أربعة أوجه لصحة عرض التأويلات على الإجماع.

الأول: ما يوجب صحته على الإجماع صحيح، نحو قوله تعالى: "لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ"(8) فسر على أنه لا شبيه له، وعند عرضه على الإجماع صح من حيث أنه لا شبيه له.

الثاني: ما يحكم الإجماع بفساده وجب إلغاؤه نحو قوله تعالى: "وَأَنَّهُ تعالى جَدُّ رَبِّنَا"(8).

لما احتمل الجد في اللغة أن يكون الجد معناه أبو الأبِ، فإذا عرض على الإجماع حكم بفساده لأنه لا خلاف بين الأمة أن ليس له أب ولا أبو أب.

الثالث: أن يجوز كل من المعنيين ولا يقضي بفساد أحدهما ولا على صحته مثال قوله تعالى:

" ثَلاثَةَ قُرُوءٍ"(8).

حيث يحمل القرء في اللغة أن يكون بمعنى الحيض وأن يكون بمعنى الطهر؛ فالإجماع يجوز كل منهما فلا يثبت أحدهما دون الآخر.

الرابع: أن يجوز بعض تلك المعاني ولا يجوز بعضها فما يجوز أولى مما لا يجوز.

نحو "الصَّمَدُ." فقد احتمل في اللغة على أن يكون بمعنى المصمت، الذي لا جوف له واحتمل أن يكون بمعنى السيد المصمود إليه في الحوائج فلما جوز الإجماع على أن يكون الله تعالى سيدًا مصمودًا إليه، بل أوجبه، ولم يحصل إجماع على أنه مُصمت ولا على إجازة كونه كذلك، فما أوجبه الإجماع أولى مما لم يوجبه ولا أجازه.

(8) الشورى:11
(8) الجن :3
(8) البقرة :228

التعقيب والترجيح:

- اعتمد الطريثيثي في متشابه آيات القرآن الكريم على الأصول الشرعية وهي الكتاب والسنة والإجماع ولكن جعل النزعة العقلية مقدمةً على الأصول الشرعية.

- فالعقل عند الطريثيثي وأنصار مذهبه من المعتزلة مقدمًا على النص الصريح بل جعلوه حاكمًا عليه فهو عندهم "نور جعله الله في قلبك ليكشف لك عن الأشياء الموجودة والحقائق الواقعة ولتفهم به عن الله ورسوله... فهو الذي دلنا على وجود الخالق وصحة رسالة رسوله الذي أيده بالمعجزات تلك المعجزات التي تدل على صدق نبوة الأنبياء باستعمال الفكر والنظر...."[8].

المبحث الثاني: التأويل في القرآن الكريم عند الطريثيثي:

يستشهد الطريثيثي بالشواهد القرآنية ليبين أوجه التأويل في متشابه آيات القرآن الكريم ، وقد اعتمد في مذهبه على التأويلات لأنها تعمل على إعمال العقل وجعله حاكمًا على النصوص الشرعية، فيقول الطريثيثي: "ففي قوله تعالى: "لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ"[8]".

أنه لا يجب أن يثبت لله يدان ما لم يعلم وجه الإضافة في ذلك.

فإن قيل: إنما تركت تفسيره وعدلت عن تأويله لقوله تعالى: "وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ"[8].

قيل له: قد بينا معنى هذه الآية في موضعها وبينا أنه لا يوجب نفي العلم بتفسير شيء من القرآن، وأن التأويل غير التفسير. فلو كان الكلام لا يعلم تأويله لوجب ألا يعلم قوله تعالى: "وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ" لأنها متشابه، وقد اختلف فيها وإن كانت من المتشابه لم يدل على قوله ويسقط تعلقه به"[8].

تقسيم الكلام في عند الطريثيثي وبيان أوجه اختلاف التأويل:

أولًا: تقسيم الطريثيثي للكلام حقيقة ومجازًا:

بين الطريثيثي الفرق بين الحقيقة والمجاز من الكلام، فقال: "في الحقيقة ما أريد به وضع له من اللغة وقيل هو الكلام المستغني بنفسه عن تقدير أصل له في مفهومه ومن حقه أن يكون لفظه منتظمًا لمعناه من غير زيادة أو نقصان، ولا نقل إلى غير موضعه، وذلك في الكتاب والشرع ويجري على ثلاثة أوجه:" لغوي وشرعي وعرفي"[8].

وقيل في المجاز "أنه ما لم يوضع له في أصل اللغة ومن حقه أن يكون لفظه لا ينتظم معناه لزيادة أو لوضعه من غير موضعه، فأما الزيادة فأن يراد من الكلام جملة أو كلمة تأكيدًا أو تبينًا لأن عادتهم الاتساع

(8) "العقل والنقل عند ابن رشد" للمؤلف أحمد محمد أمان بن علي جامي على المتوفى :1415 هـ الناشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة الحادية عشرة العدد الأول غرة رمضان 1398هـ/1968م، ص78.

(8) ص:75.

(8) آل عمران :7

(8) "متشابه القرآن" للطريثيثي، ص179-180

(8) الشرعي: ما يجري في باب الشريعة مجرى الحقيقة في اللغة من نحو ألفاظ الصلاة والصيام والتيمم والإيمان والكفر وأشباه ذلك منقولًا كان ذلك أو مبتدأ لأنها تستعمل في باب الشريعة على جهة التحقيق ويعرف المعنى منه بظاهره من غير تفرع إلى غيره ولا يعرف المراد منه بما كان في الأصل لمجر اللفظ دون قرينة تدل عليها فلذلك أجريناه من جملة الحقائق وأما العرفي: فما كثر استعماله حتى صار لكثرة الاستعمال وغلبته عليها يجري فيما نقل إليه مجرى الحقيقة وفي أصله مجرى المجاز، وذلك نحو قولهم: غائط فقد صار ذلك كناية عن قضاء الحاجة حتي لا يعرف عند الإطلاق سواه ولا يحتاج في معرفة المراد منه إلى الرجوع إلى غيره وإن كان ذلك في الأصل عبارة عن المكان المطمئن، ومتى أريد منه الأصل لم يعرف بمجرد اللفظ من دون قرينة - متشابه القرآن الطريثيثي، ص76-77.

في موضع اللبس والتبيين عند الاشتباه والإطناب في موضعه كما أن من عادتهم الاختصار والإيجاز في موضع الكفاية وحيث تغني الإشارة، وقد يراد لتحسين النظم وإتمام البيان خصوصًا في الشعر وإن كان المعنى يحصل مع تركه"[8].

ثانيًا: أوجه الاختلاف في التأويل عند الطريثيثي:

يوضح الطريثيثي أوجه اختلاف التأويل إنه يقع من وجهين:

من جهة اللفظ ومن جهة المعنى يقول في ذلك: "فأما من جهة اللفظ فيقع من جهة الحقيقة حيث يقع على ضربين لفظ ونظم، والذي يعرض من جهة اللفظ يكون على ثلاثة أوجه: اشتراك واشتقاق وإجمال، فأما الاشتراك فهو أن يكون لفظًا مشتركًا بين معنيين يمكن صرفه إلى كل منهما وهو على قسمين أحدهما: أن يختلف فيه بحسب إضافته إلى شيئين يمكن إضافته إلى كل واحد منهما نحو قولهم: "أبصر وأنظر" وأشباه ذلك لأن الإبصار يضاف مرة إلى العين فيكون المراد به الإحساس ومرة إلى القلب فيكون المراد به الإحاطة بالشيء، وكذلك النظر لأنه إذا أضيف إلى العين كان معناه التحديق نحو الشيء طلبًا للرؤية، وإذا أضيف إلى القلب كان انتظارًا.

ولذلك صار اللفظان موضعًا لاختلاف التأويل فذهب إلى كل واحد منهما فريق في قوله تعالى: "لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ"[8] فذهب بعضهم إلى أن المرد به العيون أي إنه لا يحس وذهب آخرون: إلى أن معناه إبصار القلوب فعقول الخلق لا تدركه وكذلك قوله تعالى: "إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ" [8] فذهب فريق إلى أن المراد به الأعين أي أنها تنظر إليها نظر الرؤية وقال آخرون، بل يعني به نظر القلب الذي هو الانتظار.

وثانيهما: أن يكون اللفظ محتملًا بنفسه لمعنيين من غير إضافة إلى غيره فيصير موضعًا لاختلاف التأويل نحو قوله تعالى "ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ"[8] فذهب قوم إلى أنه الحيض وذهب آخرون إلى أنه الطهر، إلا لأنه يجب أن يعلم أن المعنى فيه أحدهما دون الآخر، وإن كان واقعًا على كل واحد منهما من جهة اللغة.

وأما الاشتقاق فهو لفظ يمكن رده إلى كل واحد منهما فيصير موضعًا لاختلاف التأويل، وذهب إلى كل واحد منهما فريق وذلك نحو اختلافهم في لفظ "مؤمن" وذهاب بعضهم إلى أنه من التصديق، وذهاب آخرين إلى أنه من الأمن لأنك تقول آمن بكذا يؤمن إيمانًا فهو مؤمن به وآمن نفسه مؤكد يؤمن إيمانًا فهو مؤمن فصار موضعًا لاختلاف التأويل.

وأما الإجمال على ضربين: مستقل بنفسه ويعرف المراد منه بظاهره وغير مستقل بنفسه ولا يعرف المراد بظاهره من حيث يكون مجملًا فهو مفتقر إلى بيان، وهذا يقع في جميع أنواع الكلام ألا ترى إذا السيد أمر عبده أن يشتري اللحم كان ذلك أمرًا مجملًا لأنه يجوز أن يكون إرادته بعض اللحوم دون جميعها، فله أن يسأله عن أي صنف يريد وكم يشتري ومن أين يشتري فليس ذلك بمعيب عند أحد.

ويكون المجمل على وجوه ثلاثة.

الأول: ما يحتاج إلى بيان ما لم يرد به مما يقتضي ظاهره كونه مرادًا به، ولا يحتاج إلى بيان ما أريد به، بل يعلم ذلك بظاهره نحو: العلم يدخله التخصيص نحو قوله تعالى: "فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ"[8].

(8) انظر الطريثيثي، ص112-113
(8) الأنعام :103
(8) القيامة :23
(8) البقرة :228
(8) التوبة:5

وقوله تعالى: "الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ"[8].

وأشباه ذلك، وإنما صار هذا موضعًا لاختلاف التأويل لذهاب فريق إلى أن ألفاظ العموم محمولة على الخصوص وذهاب فريق إلى أن الواجب الوقف فيه أن تدل دلالة على تخصيصه أو تعميمه، وذهاب آخرين إلى أن جميعها محمول على العموم إلا أن تدل دلالة على تخصيصها فيحكم بالدلالة.

الثاني: المتعلقات بقصة وهو انتفاء الوقوف على معنى تلك المخاطبة إلا بمعنى تلك القصة كقوله تعالى: "وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوْاْ الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا"[8] وقوله تعالى: "إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ"[8].

فإن التالى إذا لم يقف على سنن العرب في الجاهلية، وما كانوا يتدينون به لم يقف على معنى الآية، ومقياس هذا النوع جملة الآيات والكتب الموضوعة من التفاسير وإنما صار هذا موضعًا لاختلاف التأويل واختلافهم في تلك القصص والأخبار.

الثالث: المجملات من الشرعيات، وهو ما يحتاج إلى بيان ما أريد به، وذلك على ضروب: فمنها ما يحتاج إلى بيان ماهيته وكميته وكيفيته. نحو قوله تعالى: "وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ"[8].

ومنها ما يحتاج إلى بيان كميته نحو قوله: "حتَّى يُعْطُوا الجِزْيةَ عَنْ يَدٍ"[8].

ومنها ما يحتاج إلى بيان كميته وكيفيته وإن كانت الماهية مقلوبة كقوله تعالى: "وَآتُوا الزَّكَاةَ"[8] وقوله تعالى: "وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِه"[8].

لأن الماهية باللفظ تعلم والمرجع في جميع ذلك إلى بيان الرسول بقول أو فعل..[8].

(8) النور :2
(8) البقرة :189
(8) التوبة :37
(8) - البقرة:83/43
(8) التوبة :29
(8) البقرة:83/43
(8) الأنعام :141
(8) أنظر متشابه القرآن للطريثيثي، ص112-115

ثالثًا: ما يقع في اختلاف التأويل من جهة النظم:

يوضح الطريثيثي اختلاف التأويل من جهة النظم فيقول: "أما ما يقع في الكلام من اختلاف التأويل من جهة النظم على وجه التحقيق وجوه ثلاثة عطف ومجاورة واستثناء"(8).

فأما العطف؛ هو أن يعطف جملة على جملة أو آحاد على جملة بحرف من حروف العطف: يحتمل أن يكون معطوفًا عليه، ويحتمل أن يكون مستأنفًا مقطوعًا مما قبله مثل اختلافهم في قوله تعالى: "وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ"(8)".

وذهب قوم إلى أن الواو فيه واو عطف، وأن الراسخين يعلمون تأويله، وذهب آخرون إلى أنه مستأنف، وأنهم لا يعلمون تأويله، وإنما جعلناه من باب التحقيق.

وأما المجاورة؛ أن يقع بسبب التجاور بين اللفظين أو الآيتين اختلاف في التأويل نحو قوله تعالى في الخمر: "يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"(8).

والآية التي يجاورها من قوله تعالى: "لَيْسَ على الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوا وَّآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَات"(8).

فإنه ما دفعت هذه الآية الجناح عن الطاعم مع اتقاء الله مجاورة لآية الخمر، وذهب قوم إلى إنها حرمت بسبب ما يتولد بشأنها من المضار التي سماها فمتى يجتنب منها كان شربها حلالًا بالآية الأخرى.

وأما الاستثناء؛ فهو استثناء واقع في آخر معطوفات بعضها على بعض فيشتمل كل منها على حكم ويجوز أن يكون الاستثناء مقتصرًا على ما يليه، ويجوز أن يكون راجعًا إلى جميع المذكورات نحو اختلافهم في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ *إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا"(8).

وذهب فريق إلى أن الاستثناء معطوف على قوله تعالى: "وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ".

وأن التوبة لا تسقط رد الشهادة، وذهب آخرون إلى أنه راجع إلى قوله: "وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً".

أيضًا: أن شهادته تقبل متى تاب، وادعاء كل فريق أن حكم الاستثناء فيما يدعيه من رجوعه إلى ما يذهب إليه على جهة التحقيق دون المجاز لأنه لا خلاف أن الاستثناء قد يجوز أن يقتصر على ما يليه إلا أن ذلك إنما يكون بدليل"(8).

(8) الطريثيثي، ص115-116
(8) آل عمران :7
(8) المائدة:90
(8) المائدة:93
(8) النور:4-5
(8) الطريثيثي، ص115-116

رابعًا: الاختلاف في التأويل من جهة المجاز:

يشير الطريثيثي إلى أن ذلك يقع على ثلاثة أقسام:

هي "زيادة ونقصان ووضع في غير موضعه؛ وجميعها موضع لاختلاف التأويل من ذلك، لأنه بعضهم يذهب في موضع الزيادة أو النقصان أو وضعه في غير موضعه إلى الحكم بالظاهر؛ فيذهب إلى أنه لا زيادة، وأنه لا حذف هناك، وأنه غير منقول عن الحقيقة؛ فيقع في ذلك الاختلاف بين المتأولين، ويقع اختلاف آخر في هذا الباب؛ وهو أنه لما كثرت وجوه المجاز في الكلام، كل فريق يدعي من حيث لا حذف فيه ولا زيادة أن هناك حذفًا أو زيادة، وذلك يعجزه عن معرفة المعنى على ظاهره أو لزومه أن يرده أو يفسره على ما يستقيم في مذهبه، ويقع الاختلاف في هذا الباب من وجوه أخرى، وهو أنه يخالف في المحذوف فيذهب إلى غيرما ذهب إليه الفريق الآخر فتكثر وجوه الاختلاف في التأويل من جهة المجاز، ونحن نذكر أمثلة لهذه الوجوه الثلاثة؛ التي هي الزيادة والنقصان ووضع الشيء في غير موضعه، ونبين وجوه الاختلاف فيها.

ويستكمل الطريثيثي وجوه الاختلاف فيقول.

فأما أمثال للزيادة.

قوله تعالى: "لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ"[8].

حيث ذهب فريق من الباطنية إلى أن الله تعالى ضرب مثلًا ونفى التشبيه في الآية غير ذلك المثل، وهذا غلط ظاهر؛ إذ لو كان كذلك لكان متناقضًا لأن الله تعالى حينئذ يكون مثله فكأنه قال: لا مثل لمثله وهذا ظاهر التناقض.

وأما أمثال وضع الذي في غير موضعه: فمن ذلك قوله تعالى: "صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ"[8].

وذهب فريق إلى وصفهم بذلك على التحقيق، وذهب آخرون إلى أنه على التمثيل والتشبيه دون التحقيق كما وصفهم بالموتى في قوله تعالى: "فَإِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمَوْتَى"[8].

وكذلك المثال في سائر وجوهه.

وأما وقوع الاختلاف من جهة النزول: فهو يقع لأجل النسخ، وذلك في باب الأمروالنهي دون الإخبار، لأن النسخ والخبر يجوز، وإنما قلنا اختلاف في التأويل من جهة النزول؛ لأن الناسخ لا بد من أن يكون متأخرًا من المنسوخ، وقد كثر الاختلاف في التأويل من هذه الجهة، فزعم بعضهم أنه لا منسوخ في القرآن، وزعم آخرون في كثير من الآيات التي هي على غير منسوخ أنها منسوخة لقصور أفهامهم عن تأويلها مثل زعمهم أن قوله تعالى: "اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ" منسوخ بقوله تعالى: "فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ"[8].

ولو علموا أن قوله "اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ" مشروط في العقل بالاستطاعة، من حيث لا يجوز تكليف ما لا يستطاع لما صاروا إلى ما صاروا إليه فكثرت الاختلافات في هذا الباب من هذه الجهات"[8].

(8) الشورى:11
(8) البقرة:18
(8) آل عمران:102
(8) التغابن:16
(8) انظر: "متشابه القرآن" للطريثيثي، ص116-119

خامساً: الأصول التي يتبين تمييز سقيم التأويلات من صحيحها عند الطريثيثي.

وهي المعاني التي يحتملها اللفظ للأصول على ضربين لفظًا ومعنى.

"فاللفظ عنده من اللغة العربية التي أنزل الله القرآن به وهي لغة العرب، كما قال تعالى: "بِلِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ"[8].

وهو يوجب عرض التأويلات المختلفة للفظ على اللغة واعتباره من جهة اللفظ غير متوجه عليه ولا محتمل له من جهة اللغة إن كان من الألفاظ اللغوية أو من جهة الشرع إن كان شرعيًا أو من جهة العرف إن كان عرفيًا أسقط وألغي ولم يجب البحث عنه، ومثاله قوله تعالى: لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ"[8].

وقوله تعالى: "فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ"[8].

فزعم القوم أن الزيادة الرؤية، وأن النحر رفع اليدين في الصلاة، وإذا عرضنا ذلك على اللغة وجدناه غير جائز فيها؛ فلا أحد من أرباب اللغة لا يعرف الزيادة بمعنى الرؤية ولا الزيادة على الشيء، فإذا قلت: "أعطيك كيت وزيادة" لا يكون إلا من جنس المذكور، وكذلك لا يعرف أن النحر هو رفع اليدين في الصلاة، فوجب إلغاء ما تأولوه في الآيتين وما شابه ذلك[8]".

وأما إذا كان اللفظ محتملًا له واقعًا عليه، رجع حينئذ في معرفة صحته وفساده إلى الأصول التي هي من جهة المعنى فيقول الطريثيثي: "فأربع؛ عقل، وكتاب، وسنة، وإجماع"، ونحن قد بينَّا قول الطريثيثي في هذه الأصول فيما قبل.

التعقيب والترجيح:

- تتضح لنا جهود الطريثيثي في تفسير متشابه آيات القرآن الكريم، واعتماده على أوجه التأويل المختلفة، التي تعمل على شحذ العقل لإقامة الحجج والبراهين للمسائل العقائدية المختلفة من منظور اعتزالي.

- كما بين الطريثيثي الأصول التي يتبين بها صحيح التأويل من فساده، وأيضًا صوراختلاف المتأولين على كتاب الله.

(8) الشعراء:195
(8) يونس:26
(8) الكوثر:2
(8) الطريثيثي، ص149-150

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية

تأويلات الطريثيثي لمتشابه القرآن في ضوء الأصول الاعتزالية

المبحث الأول: في التوحيد:

مدخل:

أولًا: التوحيد في اللغة: "هو الإيمان بالله وحده وهو مشتق من (وحده توحيده) أي جعله واحدًا"[8].

والمعتزلة " ناقشت هذا الأصل" التوحيد "واهتمت به في الصدارة الأولى لأنها أرادت من خلاله أن ترد وتفند أراء الملاحدة [8] والمعطلة[8] والدهرية [8] والمشبهة[8] وغيرها....."[8].

ويقف الطريثيثي عند آيات متشابه القرآن في التوحيد ما يوضح لنا مدى تأثره بالمذهب المعتزلي وتظهر توجهاته العقائدية وإيراد تأويلاته من خلال الرد على المخالفين له من أهل الملل والمذاهب المختلفة .

فهو يرى أنه "في مواجهة كلام المخالفين، والذي يؤدي إليه القولُ بالجسم والجوارح والرؤية والمكان والانتقال على ما يقوله الخصم أمور من الفساد:

أحدهما: أنه إذا كان جسمًا وجب أحد أمرين كلاهما فاسدان:

إما حدوثه أو قدم الأجسام، وكذلك لأن الأدلة العقلية قد قامت على حدوث الأجسام كلها التي لا تخص من ذلك جسمًا دون جسم، ولو كان الباري تعالى جسمًا وجب حدوثه أيضًا لأن دلائل العقل لا خصوص فيها أو تكون الأجسام قديمة.

ومنها: أنه لو كان جسمًا ذا أجزاء كثيرة وتركيب وصورة وهيئة محدودًا متناهيًا مماسًا لغيره، وهذا كله ينفي الوحدة فيوجب الحدوث والفاقة ويلزم فيه التشبيه، إذ لا جسم إلا له شبه محسوس أو موهوم.

ومنها: كونه أن يكون جسمًا ذا جوارح ويدرك بها ويدرك.

أو منها أن كونه في مكان ينتقل ويزول يوجب حدوثه.

ومنها أن يكون ذا جوارح وذات صفات يقوم به تنفي الوحدة وتوجب التكثير الذي هو نقيض التوحيد.

كما يصنف الطريثيثي القائلين بالخلاف إلى أربع أقاويل:

---

(8) انظر القاموس المحيط 1/صـ343-344

(8) الملاحدة: قوم من أهل الزيغ والضلال ينكرون وجود الله وينكرون النبوات والمعجزات بحجة عدم التوتر لأن مذهبهم يقوم على إنكار المتواترات وبين المولى عز وجل أن إمام الإلحاد هو فرعون وأتباعه.
انظر موسوعة الملل والأديان الدرر السنية ج/1، ص11-20 إعداد مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ علوى بن عبد القادر السقاف
وانظر الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام بن تيمية، ص98-99.

(8) المعطلة: اسم يطلق على كل من نفى عن الله تبارك وتعالى صفة وصف بها نفسه في كتابه أو وصفة بها رسوله صلى الله عليه وسلم في سننه وأولى من ينطبق عليهم هذا الاسم المعتزلة لأنهم عطلوا الله تعالى عن جميع صفاته الذاتية والفعلية وينطبق أيضًا على الجهمية لتعطيلهم صفات الله تبارك وتعالى بزعامة جهم بن صفوان الذى أظهر نفى الصفات - انظر ترجمة أهل السنة على المعتزلة لأبي بكر القاري، ص10
وانظر مدارك السالكين لابن القيم ط/3 الناشر دار الكتاب العربي - بيروت. ج/1، ص50- 183.

(8) الدهرية: قوم من الملاحدة لا يؤمنون بوجود الله ولا باليوم الآخر ويقولون ببقاء الدهر وأن المادة لا تفنى وأنكروا الشرائع والأديان ويصدق هذا الاسم على من ينسب الإهلاك إلى الدهر من دون الله تعالى كما زعم ذلك مشركو العرب –المعجم الوسيط 299/1.

(8) المشبهة: هم الذين شبهوا الله تعالى بخلقه كالسبئية الذين شبهوا عليًا بذات الله، وكالبيانية أتباع بيان بن سمعان الذى زعم أن معبوده إنسان من ثور على صورة الإنسان في أعضائه على صور حروف الهجاء ومنهم من زعم أن الله تعالى لم يكن حيًا وصار حيًا وغير ذلك من مزاعمهم التي خالفوا فيها الكتاب والسنة - انظر الفرق بين الفرق عبد القاهر البغدادي، ص225

(8) انظر الأصول الخمسة المنسوبة إلى القاضي عبد الجبار (320هـ /415هـ) حققه دكتور فيصل بدير عون، ص18

فهو يرى أنه إذا لم يتبين الخلاف ولم يعلم قول المخالفين لم يتضح كيفية الرد عليهم وكيف تكلم كل جيل منهم.

ويقول في ذلك: اختلفت الأمة على أقاويل أربعة في تأويل آيات المتشابهات الخاصة بالتوحيد:

أحدهما: ما ذهب إليه جماعة من أن هذه الآيات المتشابهات التي لا يعلمها إلا الله وأن الواجب أطلقها على ما أطلقه الله من غير أن تتأول على وجه أو يعتقد فيه اعتقاد سوى الإيمان بظاهره والإحالة في معناه وتأويله عليه سبحانه وتعالى دون خلقه وعلى هذا أكثر الحشوية من المنتسبين إلى الحديث وإليه يذهب الأشعرية وطوائف من غيرهم.

ثانيهما: قول من ذهب في تفسيرها إلى وجه لا يعقل نحو زعم بعضهم أنه تعالى مستقر على العرش الذي هو سرير لا بمعنى القيام عليه ولا بمعنى الجلوس ولا الاضطجاع ولا الاتكاء ولا على وجه يعقل، وإلى ذلك تذهب طوائف من الحشوية وغيرهم.

ثالثهما: قول من كشف القناع وصرح بالتشبيه وزعم أنه جالس على العرش جلوس الملك على سريره.

رابعًا: قول الموحدين وتفسيرهم في هذه الآيات على قول جائز في اللغة غير متناقض للتوحيد جائز على الله تعالى إجماعًا وعقلًا.

وإليه ذهب جماعة المعتزلة والخوارج وأكثر الشيعة والمرجئة ..[8].

ويستدل الطريثيثي مدافعًا في الرد على هذه الأقوال موضحاً عقيدته في التوحيد و مذهبه، مستعينًا بالآيات التي تخص الذات الإلهية لتكون البناء الراسخ للاستدلالات وإثبات وحدانية الله ونفي التجسيم والتشبيه عن ذاته سبحانه وتعالى. فيرد مدافعًا على المخالفين في هذه القضية ويقول: "أما قول من ذهب إلى أنها من المتشابه الذي لا يعلم وأنه لا يفسر على وجه ما فقد بين أنه لا يجوز أن يخاطب الله تعالى بما لا يعلم لأن ذلك يخرج من أن يكون كلامًا إذ الكلام ما أفاد على أنه يلزم القائل بذلك أشياء .

أحدهما: أنه معترف بأنه جاهل بهذه الآيات فليس له أن يتكلم فيه.

وثانيهما: أنه متى دعي أن معناها لا يعلم سقط احتجاجه.

وثالثهما: أن المناظرة إنما تصح وتثبت إذا كان المذهبان معلومين وأن يكون أحدهما مثبتًا لشيء والآخر سالبًا له، فإذا لم يعرف الخصم ما يوجبه أو يسلبه فلا تجوز هذه المناظرة[8]" .

وفي عرض لأحد المناظرات التي يرد فيها الطريثيثي على المخالفين له تتضح عقيدته في التوحيد في ضوء المذهب المعتزلي حيث يقول:

- ففي قوله تعالى "خَلَقْتُ بِيَدَيَّ" [8].
- يقول لهم: أتقولون: إن لله يدًا؟.
- فإن قالوا نعم.
- قيل لهم: من أين علمتم "أن لله يدًا" والله تعالى لم يقل "له يد" على هذا اللفظ.

(8) انظر الطريثيثي، ص174-177
(8) انظر الطريثيثي، ص177-178
(8) سورة ص:230

- فإن قيل: لما قال: "خَلَقْتُ بِيَدَيَّ" وقال: "بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ"(8) عرفنا أن له يدًا.

- قيل لهم: إنما يعرف هذا إذا كان معنى اليد معلومًا فإذا لم يكن معلومًا لم يجب إثباته لأنك لا تدري على أي وجه قاله، وما الذي أراد به فكيف يثبت ذلك وأنت تدعي أنك لا تعرف معناه.

مدى تأثر الطريثيثي بالمذهب المعتزلي؟

يتضح من خلال عرض جهود الطريثيثي لبعض آيات متشابه القرآن في التوحيد ما يبين لنا مدى تأثره بالمذهب المعتزلي وتظهر توجهاته العقدية وإيراد تأويلاته من خلال آيات التوحيد:

والشاهد في ذلك: فيما يتعلق بآيات التجسيم وإثباتها.

يقول الطريثيثي في قوله تعالى: "تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ"(8).

وقوله تعالى: "ويُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ"(8).

وقوله تعالى لموسى: "وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي"(8).

وغيرها من الآيات التي وقف عندها المخالفين له وفسروها بأن النفس يراد بها الجسد أو الروح.

ورد الطريثيثي عليهم موضحًا توجهاته في أنه لا يصح أن تفسر النفس في هذه الآيات بالمعنى الظاهر للجسد، فيقول في الرد على الآية: "تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ" لو كان المراد به الجسد لوجب أن يكون معنى الآية أنه يعلم ما في داخل جسده من القلب والأمعاء وغير ذلك.

وكذلك في الآية: "ويُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ" لا يصح أن يفسر بمعنى الجسد ولا يقع به إنما يقع بفعل يفعل به.

وكذلك الآية: "وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي" لأنه بذلك يوجب أن المصطنع هو الرب والمصطنع له هو النفس ولذلك بين الطريثيثي فساد تعلقهم بظاهر هذه الآيات.

وأما ما فسره الطريثيثي في معانى هذه الآيات فقال: إن "النفس" في اللغة على معانٍ شتى وعرض أمثلة لذلك عديدة.

وقال: فأما معاني هذه الآيات فقد بينا ما يحتمله لفظ النفس في اللغة ولا خلاف في أنه لا يصح أن يراد بها في الآية (الدم أو الدبغة أو الأنف أو الإرادة أو الروح) وقد أبطل أن يراد به الجسد، فإذا بطل ذلك فهي إذن تأكيد لما وضحه الطريثيثي ثم أضاف استشهادًا في ذلك، وجاء بتفسير بعض الصحابة والتابعين بما يوافق قوله لهذه الآيات فروي عن مسلمة عن عمرو بن عبيد عن الحسين في قوله تعالى: "تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ" قال تعلم ما في غيبي ولا أعلم ما في غيبك.

وروي عن مسلم المكي عن عبد الوهاب ابن مجاهد عن أبيه مثل ذلك وفسره جماعة من الصحابة كابن عباس وغيره: تعلم سري ولا أعلم سرك وهذا أصح الوجوه.

وأيضًا آية: "ويُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ " روي عن محمد بن علي عن أبي صالح عن ابن عباس قال بمعنى: عقوبته وعن عاصم بن عمرو عن الحسن: قال عقابه ونقمته.

(8) المائدة :64
(8) المائدة: 116
(8) آل عمران: 28
(8) طه: 41

وأما قوله تعالى "وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي" هذا يشبه قوله اخترت كذا لنفسي وفعلته بنفسي فليس يخطر في بال أحد أن النفس في مثال ذلك شيء غير القائل وإنما أرادوا بذلك التمكن من الإخبار بأن الفاعل والمفعول فيه واحد على ما بيناه..."[8].

وبعد.

قد توقفت عند بعض ملامح أصل التوحيد عند المعتزلة في طرح تأويلات الطريثيثى لقضية التوحيد والتي "قد بنوها على أساس ما يقضي به العقل من كمال التنزيه المطلق وأعطوا صورة عقلية مجردة من كل معاني التجسيم والتشبيه... ولكن لا بد من القول إن المعتزلة قد غالوا في استخدام العقل وتطرقوا بمسائل لا طاقة للعقل بها كالبحث عن حقيقة صفات الله تعالى وعلاقتها بذاته وإن كان خصومهم هم الذين جروهم إلى هذه المسائل التي يصعب على العقل إدراكها...."[8].

التعقيب والترجيح:

- يتضح لنا منهج الطريثيثي في الرد على المخالفين وأصحاب الفرق والمذاهب المختلفة من خلال تناوله لآيات "التوحيد" بعرض المعاني على اللغة ثم عرضها على الأصول العقل الكتاب والسنة والإجماع في الاستدلال وإقامة الحجج والبراهين.

- فالطريثيثي يتفق مع أهل الملة الإسلامية على أن الله واحد أحد، وهو الخالق المدبر لشئون الكون، ولكن نجده مثله مثل أصحابه من المعتزلة الذين خاضوا في تفاصيل الذات وصفاتها وطبيعتها الخاصة التي سكت عنها النصوص الشرعية، ولذلك اختلفت مقولات المعتزلة في متشابه آيات التوحيد لطبيعتها الغيبية فقد تدخلوا في أمور لم تتطرق إليها نصوص الكتاب والسنة واعتمدوا على العقل في القياس والبراهين، وهو ما جعلهم يختلفون فيما بينهم كما جعل البعض منهم يحيدون عن الحق.

ولهذا نجد أهل السنة اكتفوا بما أثبته الله لنفسه ورسوله صلى الله عليه وسلم من الأسماء والصفات على وجه يليق بكماله وجلاله. وأتفق معهم في عدم الخوض في الذات الإلهية لطبيعتها الغيبية وتورعًا من إساءة في فهم حقيقة الذات الإلهية فعلينا أن نكتفي بما حققه الكتاب والسنة في ذلك.

الخاتمة:

النتائج والتوصيات:

الحمد لله نحمده ونستعينه ونتوب إليه والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، صفوة خلقه وأفضل رسله المبعوث رحمة للعالمين، الذي جاء نبراسًا للأمة ونورًا للهدى، والحمد لله الذي وفقنا لهذا من غير حول منا ولا قوة... وفيما يلي النتائج المستخلصة من هذا البحث.

أولًا: النتائج:

- اتضح أن نص الطريثيثي له من الأهمية الكبرى التي تمدنا بمعلومات عن الاعتزال وعمل المعتزلة في القرآن الكريم؛ فقد اشتملت هذه الدراسة في المقدمة على بيان مبررات اختيار الموضوع، وأدبيات

(8) انظر الطريثيثي، ص192-208

(8) انظر الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة دكتور علي عبد الفتاح المغربي فلسفة إسلامية جامعة عين شمس - مكتبة وهبة الطبعة الثانية 1415هـ/1995م، ص227.

الدراسة، وأهمية ومنهجية البحث المقدم من خلال عرض ونقد لآراء جهود الطريثيثي في قضايا متشابه القرآن.

- اعتمد نص الطريثيثي في آيات متشابه القرآن على المصادر الأساسية الشرعية وهي كتاب الله و السنة والإجماع، ولكن قدَّم النزعة العقلية على النصوص الشرعية، وهذا أهم ما يميز المذهب المعتزلي، فقد جعلوا العقل حاكمًا على النص حيث (أن النص الصريح لا يختلف مع العقل الصحيح)، فالناس كما قال المعتزلة: "محجوجون بعقولهم" فالعقل عندهم هو حجة الله على الإنسان فقد قالوا: "إننا نستطيع أن نهتدي إلى معرفة الله ووحدانيته ووجوده بالعقل والطريثيثي في هذه الدراسة يؤكد على أهمية هذه النزعة في قضاياه المختلفة".

- كما يشير نص الطريثيثي للدور البارز للمعتزلة، وبيان جهودهم وفضلهم في نهضة الفكر الإسلامي وازدهاره في وقت اشتدت الحاجة إلى إقامة مناظرات ومجالس علم مجابهين أصحاب الملل والنحل المختلفة ودعاة المذاهب والعقائد المنحرفة ودحض أباطيلهم، ودفع شبهاتهم عن كتاب الله العزيز وتحقيق تراث للأمة الإسلامية يساعد على الارتقاء بالعقول وبناء نهضة فكرية وعلمية في الداخل والخارج.

- ولذلك يعمل نص الطريثيثي على إثراء المكتبة العربية بطرح قضايا متعددة جعلته ينتمي إلى نوعين من المصنفات الإسلامية؛ ههما التفسير في آيات متشابه القرآن الكريم وعلم الكلام.

ودراسة هذه المصنفات خاصة في عصرنا الحالي تعمل على تنوير العقول ومعرفة وبيان أوجه المطاعن المختلفة التي وجهت لكتاب الله وكشف أباطيل وتلبيسات المدعين والطاعنين وغيرهم، وكيفية طرق الدفاع وإقامة الحجة على أهل الفتن والضلال ولكن من منظور عقائدي صحيح.

- لا أتفق مع كل من خالف وحاد بفكره وعقيدته عن كتاب الله وسنة نبيه، ولذلك لا أتفق مع أصحاب المذهب المعتزلي لأن عقيدتهم بها كثير من الشبهات التي لا تتفق مع الدين الصحيح، وكما قال ابن تيمية شيخ الإسلام: "ما أعلم أحدًا من الخارجين عن الكتاب والسنة من جميع فرسان الكلام والفلسفة إلا ولا بد أن يتناقض فيحيل ما أوجب نظيره ويوجب ما أحال نظيره؛ إذ كلامهم من عند غير الله، وقد قال الله تعالى: "لَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا".

والصواب ما عليه أئمة الهدى، وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه أو وصفه رسوله، لا يتجاوز القرآن والسنة، ويتبع في ذلك سبيل السلف الماضين أهل العلم والإيمان".

هذا أهم ما توصلت به في البحث، وحسبي فيه أن يكون خالصًا لوجه الله، وأن يكون عملًا ينتفع به، والله أعلم والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا نهتدي لولا أن هدانا الله... والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، الذي رزقنا من غير حول منا ولا قوة والصلاة والسلام على نبي الأمة الذي جاء بالذكر الحكيم رحمة للعالمين.

ثانيًا: التوصيات:

- أوصي بدراسة المنهج العقلي للتفسير في الجامعات لأهميته في عصرنا الحالي، خاصة أنه يمتلك الطرق الفكرية والفلسفية المختلفة، وله أوجه عديدة في أساليب الرد والدفاع عن كتاب الله وسنة نبيه من منظور عقائدي صحيح.

- أوصي بعمل أبحاث أُخرى من منظور آخر لنص "متشابه القرآن" للطريثيثي؛ حيث أن دراستي تعد بمثابة أول دراسة علمية ينفرد بها أبو طاهر الطريثيثي؛ فقد اطلعت على الدراسات السابقة التي تخص

الإمام ركن الدين أبي طاهر الطريثيثي، لم أجد له سوى دراسة ذُكر بداخلها على سبيل الاستشهاد بفكره وعقيدته الاعتزالية في قضايا "متشابه القرآن" والدفاع عنها، وهي دراسة اعتمدت عليها ضمن الدراسات السابقة التي تناولتها أثناء بحثي.

فكان شرفًا علميًا لي أن أكون أول الباحثين الذين تناولوا هذا المفسر وتعرضوا لمنهجه وفكره ومعرفة الأصول التي اعتمد عليها في تفسير القرآن الكريم وعقيدته ومذهبه.

المراجع:

أولًا: القرآن الكريم.

- ابن أحمد، عبد الجبار بن أحمد. (1416هـ - 1996م). ***شرح الأصول الخمسة.*** (تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم،، و حققه وقدم له عبد الكريم عثمان) مكتبة وهبة.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن القيم الجوزية (المتوفى: 751هـ). (1416هـ - 1996م). ***مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين.*** (المحقق محمد المعتصم بالله البغدادي) بيروت: دار الكتاب العربي.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ). (1416هـ/1995م). ***مجموع الفتاوى.*** السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف المدينة النبوية.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني. (2000م). ***نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر***. دمشق، سوريا: مطبعة الصباح.
- أبو زيد، نصر حامد أبو زيد. (1996هـ). ***الاتجاه العقلي في التفسير (دراسة في قضية المجاز عند المعتزلة).*** الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- الأسدابادي، عبد الجبار بن أحمد الأسدابادي (المتوفى: 415هـ). (1998م). ***الأصول الخمسة.*** (حققه وقدم له د. فيصل بدير عون أستاذ بكليتي الآداب جامعة عين شمس والكويت) لجنة التأليف والتعريف والنشر - مجلس النشر العلمي.
- الأسدابادي، عبد الجبار بن أحمد الأسدابادي (المتوفى: 415هـ). (بلا تاريخ). ***المغني في أبواب التوحيد والعدل.*** (تحقيق محمد علي النجار وعبد الحليم النجار)
- الأسفريني، عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفريني أبو منصور (المتوفى: 429هـ). (1977م). ***الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية.*** بيروت: دار الأفاق الجديدة.
- الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: 255هـ). (1969م). ***الحيوان.*** بيروت: دار الكتاب العربي.
- الجديع، عبد الله الجديع. (2003م). ***تحرير علوم الحديث.*** بيروت، لبنان: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.
- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ). (2002م). ***الأعلام.*** بيروت: دار العلم للملايين.

- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. (1407هـ). ***الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في التأويل***. بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي.
-الطريثيثى، ركن الدين أبى طاهر الطريثيثى. (1426هـ- 2015م). ***متشابه القرآن.*** (عبد الرحمن بن سليمان السالمي) القاهرة: معهد المخطوطات العربية.
- العلواني، طه. (2010م). ***نحو موقف قرآني من إشكالية المحكم والمتشابه.*** القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، قرطبة البحوث والدراسات والتنمية البشرية.
- الفوزان، صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان. (1423هـ - 2002م). ***إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد.*** بيروت: مؤسسة الرسالة.
- المغربي، علي عبد الفتاح المغربي. (1415هـ - 1995م). ***الفرق الإسلامية مدخل ودراسة.*** القاهرة: مكتبة وهبة.
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخرساني. (1406هـ - 1986م). ***سنن النسائي"المجتبى"*** . (عبد الفتاح أبو غدة) حلب، سوريا: مكتب المطبوعات الإسلامية.
- عون، فيصل بدر عون. (2008م). ***علم الكلام ومدارسه.*** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- نصار، حسين. (بلا تاريخ). ***متشابه إعجاز القرآن.*** القاهرة: مكتبة الخانجي.
- نويهض، عادل. (1409هـ - 1988م). ***معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر.*** بيروت، لبنان: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر.